النص الحرفي للمحاضرة التي ألقاها

دولة الرئيس العماد ميشال عون

في الجمعية الوطنية الفرنسية بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٣

إن الأحداث الأخيرة التي تهزّ لبنان حاليّا تجعله يواجه جميع الاحتمالات. وهو يدفع اليوم أكثر من أي وقت مضى ثمن المقامرة الخادعة التي تجري بين القوى الإقليمية. وعلى الرغم من ذلك، فان ثمة فرصة تسنح عشيّة الانسحاب الذي قرّرته إسرائيل من جانب واحد، من شأنها أن تتيح له إمكانية الخروج من المستنقع الذي يتخبّط فيه. إنها فرصة حقيقيّة تجعل القيام بمبادرة من أجل لبنان أمرا ممكنا. وقد تؤدي، في حال اقتيدت برويّة وحزم وبمقتضى الحق، الى تسوية نهائية للقضية اللبنانية

لقد أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي في رسالة وجّهها الى السيّد كوفي أنان، إن إسرائيل ستنسحب تطبيقا للقرارين ٤٢٥ و ٤٢٦ الصادرين عن مجلس الأمن. وهذا ما يضع الأمم المتحدة أمام مسؤوليتها الكاملة بصفتها صاحبة هذين القرارين، بالإضافة الى أنها تملك قوة عسكرية في جنوب لبنان ينحصر دورها في ضمان حسن سير الانسحاب وفي إعادة تثبيت السلام على الحدود.

لقد كان لهذه المبادرة، التي قرّرتها إسرائيل من جانب واحد، تأثير على بعض الدول المعنية بلبنان، وأشدُّه كان على بعض الأقربين. وهذا ما ولّد دينامية أتمنّى لها – أنا شخصيا – كما يتمنّى كلّ لبناني أن تستمرّ وتتخطّى الحدث الذي أيقظها فتؤدي الى قيام مبادرة ما، لا بل الى خطّة كاملة من أجل السلام. سوف أحاول في هذه المداخلة أن أستعرض مختلف المبادرات التي قُدِّمت من أجل لبنان، وأن أعرض أمامكم قراءةً لمختلف المواقف السياسية ، العربية منها والغربية، تجاه المسألة اللبنانية. إذ إنه من المفيد أن نضع جردة حساب بهذا الموضوع، في هذه المرحلة التاريخية بالذات، وبين جدران هذا الصرح الجليل. غير إنني، في قولي هذا، لست أتمنّى بتاتا بقاء الشعب اللبناني سجين ماضيه. بل إنني أجد، من خلال ما سأقول، إن الوقت قد حان لشعبي المتعطّش الى السلام، أن يلتفت نحو المستقبل، فيتولّى تقريرَ مصيرِه بنفسه، ويؤدي رسالته بين جميع الأمم.

وقائع وتعلاّت

قبل الخوض في هذا الموضوع المطروح، أرى أنه من الرئيسي أن نفهم المجتمع اللبناني في واقعه ومؤسساته. فنظامه السياسي يرتكز على توازن دقيق بين الطوائف التي تكوّنه. وهذه الخصوصية التي يتميّز بها هي سبب غناه، ولكنها أيضا تعرّض خاصرته للخطر. لقد سال من الحبر الكثير حول الصيغة السياسية الفضلى لاعتمادها. وتوالت الاقتراحات جميعها ، بين الصيغة العلمانية والمشروع الفيدرالي. ونادى البعض بالتقسيم، حتى انهم ذهبوا الى طرح فكرة لبنان الصغير المسيحي. وأعلن الآخرون تأييدهم لجمهورية إسلامية. غير أن أيّا من هذه الصيغ استطاعت فرض أحقّيتها.

إنني مقتنع بأن كل طرح من هذه الطروحات يحمل مخاوفَ جماعته وطموحاتِها في آن. وينبغي بالتالي أن نأخذَها جميعا بعين الاعتبار. وهنا تكمن، في الحقيقة، رسالةُ لبنان في إقامة مجتمعٍ قادرٍ

على تكريس القيم الديمقراطية وقيم الحق بالاختلاف. إن رسالة لبنان هي في إقامة نموذج سياسي قيد البنيان المستمر: إنها رسالة عالمية بحيث تحمّل الجميع مسؤوليتها. ولكي يكون ذلك ممكنا، من المفروض وضعُ حدّ للتدخّلات الخارجية في شؤون لبنان الداخلية. إن أي ميثاق جديد لا يستطيع أن يؤسّس دولةً راسخة ومستقرّة إلا في حدود انبثاقه من حوار حقيقي بين الثقافات والأديان، بحيث تكون الحريةُ شرطَه، والديمقراطيةُ قوامَ مضمونه. إن تحقّقَ هذا النموذج هو في الحقيقة تحقّقٌ للعقل في التاريخ. إذ انه ينطوي على ديناميّةٍ تناقضُ كلّيا الأهواءَ الدينيةَ والإيديولوجية التي تعيث في الشرق الأوسط فسادا، والتي زادها الصراعُ مع إسرائيل حدّة ً، وتفاقمت بخيبة القومية العربية.

إنني لن أتوقّف عند الجانب العاطفي في النزاع العربي الإسرائيلي، ولا عند أسبابه وبواعثه . وإنما أريد إبراز الصعوبة في خلق مساحة من الحوار الذي يستمدّ حيويّته من العقل البشري ، في بؤرة تلتهب فيها المشاعر والأهواء من كلّ نوع. لقد كان لبنان في صميم حرب الآلهة التي لا تحتمل أيّ شكل من أشكال التسامح، علما أن التسامح هو مبرّر وجود لبنان ومغزاه. وعلى الرغم من كل شيء، فقد عرف هذا الوطن فترة من المجد لا بأس بها. غير أن وطني هوى في عزّ تلك المرحلة التي كان يبحث فيها عن ذاته ويستوعي رسالته، ويقدّم للعالم نموذجا من التشارك في الحياة.

أقول ذلك لأن الجميعَ يحمّلون اللبنانيين وانقساماتهم مسؤوليةَ الحرب واستحالةَ إيجادِ حلٍّ للأزمة التي يجتازها بلدُهم. لكنّ هذا الموقف هو تعلّة تخفي واقعَ الرهانات ومجرياتِها إخفاءً سيئا. إن لبنان، هذا الوطن الصغير ليس له كبير ثقل على رقعة الشطرنج الإقليمية، وهذه الحلقة الأشدّ ضعفا في المنطقة من حيث تركيبها المتعدّد الطوائف، قد دفع غاليا ثمن النزاعات الإقليمية العميقة والمعقّدة : لقد دفع ثمن **حروب الآخرين.**

أقول"حروب" بصيغة الجمع لأننا شهدنا منها الكثير: الحرب اللبنانية– الفلسطينية، والحرب اللبنانية– السورية، والحرب السورية– الفلسطينية والحرب الإسرائيلية–الفلسطينية، أضف الى ذلك تلك الحروبَ التي خاضها على أرض لبنان ، جميعُ أطراف النزاع العربي الإسرائيلي أو النزاعات العربية العربية أكان ذلك بصورة مباشرة أم بالواسطة عبر الميليشيات. أما المسرح اللبناني عموما، بكل ما شهده من خطف رهائن واغتيالات وعبوات مفخخة، فكان يجسّد حالة العلاقات الدولية التي سادت بين بعض الدول الغربية وبعض القوى المسيطرة في لبنان. إن قولي بأن هذه الحروب هي أجنبية أعني به ان مصدرها خارجي. فالحرب التي قيل عنها أهلية إنما كانت لبنانية في ظاهرها، إقليمية في باطنها وجوهرها. أما تسميتها بالأهلية فترتبط بخطاب طاغٍ يقوم على منطق تخريبي يهدف الى تبرئة المسؤولين الحقيقيين عن المؤامرة التي حيكت ضدّ بلادي.

فمن ضمن هذا السياق استُحدثت آلة الحرب، يدعمها خطاب إيديولوجي يرتكز على هاجس تغذّيه أقلّية تشعر أنها في خطر، أو أخرى تشعر بالغبن أو التهميش. فاستيقظت الأبالسة القديمة من الماضي، وتغلّبت الأهواء مرة أخرى على العقل. وهكذا تجمّعت كل العناصر المؤدية الى نشوب حروب تدميرية تحرّكها قوى خارجية وتؤجّج نارها. لقد كان من شأن التدخّل الخارجي تضخيم الأمور

وتصوير الأوهام حقائق، الى درجة تحوّل فيها الهاجس الى واقع نزاعي، كما كان من شـــأنه أيضـــا إعاقة كل مبادرة من اجل السلام.

لم يعد في وسع الساحر أن يسيطر على الوحش الذي اخترعه. وهنا تكمن مصائب النـــهج المعـــروف اليوم باسم الاستراتيجية الإتنية، والذي شهدناه في لبنان وفي كوسوفو. وهو اليوم، للأسف، يتجه نحـــو الازدياد في عالم ينحو منحى شموليّا يشوبه سوء في العدالة، مما يجعله يشهد عودة الى التقوقع داخـــل الهويات البدائية، دينية كانت أم إتنيّة. وفي هذا المنحى تتدرج هذه الردّة الحادة الى الأصولية الدينية أو الى القومية العمياء. وان ما يفسّر هذه النزعة هو، قبل كل شيء، ذلك الكبت النفسي أو التسامي بالقلق المتجذّر في الحضارة، والذي يعود الى أسباب اقتصادية وثقافية.

أيها السيدات والسادة، قد توافقوني الرأي بان مسؤولية اللبنانيين في تلك الحروب هي غير مـــبرّرة، لان هذه الأخيرة تنطوي في الحقيقة على مشكلات عميقة بحيث تضع المجموعةَ الدوليةَ كلَّـــها أمـــام مسؤوليتها . كما أنكم قد توافقوني على أن الديمقراطية التوافقية في لبنان ما قبل الحرب لم تكن بالطبع ديمقراطية تامة، ولكنها في مطلق الأحوال لا تؤدي وحدها الى الحرب.

المبادرات غير المستكملة

أما وقد حان وقت الحديث عن المبادرات السلمية المختلفة التي حصلت من أجل لبنان، فمن المؤســـف أن تكون كلها باءت بالفشل. فأولاها كانت تلك التي أُعلنت في تشـــرين الأول (أوكتوبـــر) ١٩٧٦ ، وأدّت الى إرسال بضع وحدات عسكرية عربية للعمل تحت راية ما سمّي بقوات الردع العربية. إلا أن هذه المبادرة فشلت، ولم يطل بها الوقت حتى بدأت سفارات الدول المشاركة فيـــها تتعـــرّض تباعـــا لحوادث التفجير، ما جعلها تسحب قواتها العسكرية، ولم يبق هناك سوى القوة السورية المكوّنـــة مـــن ٣٥٠٠٠ جندي منتشرين على الأراضي اللبنانية. وهكذا بدأ عهد دبلوماسية الترهيب وعزل لبنان عـــن محيطه العربي. في عام ١٩٧٨ حصل الغزو الإسرائيلي على لبنان، فثارت المجموعة الدولية، واتخـــذ مجلس الأمن في الأمم المتحدة القرارين الشهيرين ٤٢٥ و ٤٢٦ اللذين يدعوان الى انسحاب الجيـــش الإسرائيلي. كما أرسلت على الفور قوة متعددة الجنسيات الى الجنوب حيث بقيت طيلة اثنين وعشـــرين عاما عاجزة عن تحقيق انسحاب إسرائيل أو عن منعها من الاجتياح الذي قامت به عام ١٩٨٢ ، كمـــا كانت عاجزة أيضا عن الحؤول دون قيام الجيش الإسرائيلي بغارات متتالية تحصد الأبرياء بمن فيـــهم جنود الأمم المتحدة أنفسهم. ذلك إن قرار تكليف قوات الطوارئ العاملة في جنوب لبنان قـــد حصـــر دورها بصفة مراقب. أما صلاحية استخدام القوة بموجب الفصل السابع من شرعة الأمم المتحدة فقـــد حجبت عنها. إن التذكير بهذا الموضوع هو أمر أساسي في هذا الوقت الذي تجري فيه إعادةُ تحديـــد لدورها ووسائلها.

وبعد مضي بضع سنوات، أي على أثر الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢ ، دخلت الى لبنان قوة أخـــرى متعددة الجنسيات، تضم في عديدها أميركيين وفرنسيين وبريطانيين وإيطاليين. فقد نزلت هـــذه القـــوة على الساحل اللبناني وكانت مجهّزة بترسانة عسكرية مذهلة، غير أنها بقيت تنظر بعجز الى تصـــاعد

حدة المعارك. وفي الواقع، لم يكن لدى هذه القوة المتعددة الجنسيات أهداف دقيقة أو مهمّة واضحة في ما يخص المسألة اللبنانية. فبعد أن سهّلت خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت، وبعد أن تعرّضت، هي أيضا هذه المرة، الى حوادث التفجير والاغتيالات التي كلّفتها اكثر من ثلاثماية قتيل من الجنود الفرنسيين والأميركيين، قفلت راجعة الى بلدانها بمرارة الخيبة. وهكذا نجح المخطّط الرامي الى تحويل لبنان الى بؤرة موحلة، وأصبحت كل مبادرة من اجل لبنان، في نظر العالم، بالغة الخطورة : لقد غلب الإرهاب الحقَّ.

أما المبادرة الأخيرة فهي التي حصلت في الفترة التي كنت أسهر فيها على مصير البلاد. ففي كانون الثاني (يناير) عام ١٩٨٩ ، وأمام لجنة سداسية عقدت اجتماعاتها في تونس برئاسة الكويت ، توصّلتُ الى إخراج لبنان من عزلته وإحباط الاستئثار السوري بالتحكّم في شؤونه. وقد تمّ آنذاك اقتراح خطة لانتخاب رئيس للجمهورية، فعارضتها سوريا وحدها. فتشكلت بعدها لجنة ثلاثية ضمت ملك المغرب وملك السعودية والرئيس الجزائري، كان منها أن دلّت على سوريا بالبنان وأبرزت مسؤوليتها في المأزق القائم. ثم إنني توجّهت بالنداء الى الدول العربية، والى فرنسا والولايات المتحدة مطالبا بتطبيق القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والداعية الى انسحاب القوى الأجنبية كافة ، كما دعوت الى إجراء انتخابات حرّة. فانضم الى جانبنا الرأي العام العالمي، كما أيّدت قضيتنا بعض الدبلوماسيات الهامة. غير أن حرب الخليج بدأت تتفجّر آنذاك في المنطقة، فكان على لبنان أن يصبح هدية لسوريا في مقابل مشاركتها في التحالف الدولي ضدّ العراق. يا لسخرية القدر الذي قضى في الوقت نفسه بأن يكون تحرير الكويت من العراق تطبيقا للقانون الدولي.

فمنذ اليوم الأول، أخذت سوريا تبسط إرادة القوة لديها، فنصّبت حكومة طائعة لها في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وهكذا كرّست في الواقع تقسيم لبنان. ثم أخذت بعد حين تمارس سلسلة من الاستفزازات وأعمال الترهيب. فما كان من دول العالم إلا الاعتراف بالحكومتين كأمر واقع . ولكن محاولتها الوقوف على مسافة واحدة من الأفرقاء جميعا جعلها في حكم المتعامل مع مترتّبات الجرم ، ولم تفعل شيئا يعالج هذا الجرم من جذوره. فوقعت في الفخ السوري بكامل إدراكها. ولكي تتحاشى التورّط في هذا البلد جعلت الجريمة تستمر. فسقط الحق وكوفئت الاستراتيجية التخريبية. ولحق بنا ضرر فادح بخضوع القانون الدولي لقاعدة " الكيل بمكيالين"، في حين أن واجب التدخّل لم يكن بعد قد تكرّس كمبدأ مؤسِّس للنظام الدولي الجديد.

فلنقل الأشياء بوضوح: إن سوريا تتحمّل مسؤولية كبرى في عزلة لبنان وفي تحوّله الى حقل ألغام، وهذا وضع يعوق كلّ مبادرة من اجل السلام. إن السياسة التخريبية التي يقودها النظام السوري في لبنان هي التي أتاحت له إمكانية التسلّط في وطن الأرز دون منازع. وكلما وجد هذا التسلّط نفسه مهدّدا بفعل أي إجراء يصدر عن البلدان العربية أو الغربية، يلجأ النظام السوري الى التهديد بالحرب، ولا يتوانى عن القيام بدور الإطفائي المهووس بالإحراق.

لا أقول هذا الكلام بروح الثأر، بل إني أكرر للمرة الألف، انه ينبغي أن تسود بين لبنان وسوريا أفضل العلاقات، وذلك بموجب المصالح القومية. فالمصالح الاستراتيجية والاقتصادية تفرض علينا علاقات جيدة مع سوريا. غير أن هذا النوع من العلاقات يفرض جوّا من الاحترام بين دولتين سيدتين وإرادتين حرّتين.

أما وقد وصلنا الآن الى الوضع الراهن، فان الانسحاب الذي قررته الحكومة الإسرائيلية من جانب واحد يشكّل مرحلة دقيقة في تاريخ لبنان الحديث. فهو يشرع الباب على جميع الاحتمالات : فإما الإعلان عن بزوغ عصر جديد على الشعب اللبناني، وإما تركه يتخبّط في ظلام النسيان والإهمال، وهذا متوقّف على المجتمع الدولي وعلى قدرته وعزمه على إحقاق الحق .

خطورة الوضع الجامد (أو الستاتيكو)

إن الخطر الذي يهدّد لبنان في الوقت الحاضر هو التوجّه نحو حالة ستاتيكو تنسحب إسرائيل بموجبها الى حدودها بينما يستمرّ الاحتلال السوري في لبنان الى أجل غير مسمّى. إنني أخشى أن ينطوي هذا الوضع على اتفاق ضمني ربما تعهد فيه إسرائيل الى سوريا حماية حدودها الشمالية، مكرّسة هيمنة هذه الأخيرة على لبنان، في مقابل مياه الجولان. ولا يسعنا أن نستبعد هذه الفرضية لان تاريخ الحروب في لبنان يعجّ بالتواطؤ السوري الإسرائيلي الذي تجمع عقده غايات مشتركة، كمثل تصفية المقاومة الفلسطينية واحتواء المعارضة العربية والإسلامية.

أما الآن وقد اتخذت إسرائيل القرار بالانسحاب تطبيقا للقانون الدولي، فلم تعد المشكلة في وجود اتفاقٍ ضمني أم لا، بل أن موضوع السيطرة السورية على لبنان هو المشكلة التي لا تزال قائمة بكلّيتها. فالسؤال الذي يرتسم اليوم على كلّ شفة: الى متى الانسحاب السوري؟

القرار ٥٢٠

إننا نتساءل، من هم الذين يطالبون اليوم بانسحاب القوات السورية المرابطة على ارض لبنان؟ علما أن إعادة انتشار الجيش السوري قد نصّ عليها اتفاق الطائف الذي فُرض على اللبنانيين كفعل إيمان ، كما نصّ على انسحابهم القرار ٥٢٠ الصادر عن مجلس الأمن في منظمة الأمم المتحدة .لقد أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي، في رسالة وجّهها الى الأمين العام للأمم المتحدة، عن انسحاب إسرائيل بموجب قراري مجلس الأمن ٤٢٥ و٤٢٦ . وليس بوسع الشعب اللبناني سوى الاغتباط بزوال الاحتلال الذي طالما تمنّى حصوله طيلة اثنين وعشرين عاما. غير أن هناك قرارا آخر صادرا عن مجلس الأمن، ولا يزال الغائب الكبير عن بساط البحث، مما يثير القلق العميق حول ما ينتظر لبنان من مصير. انه القرار ٥٢٠ الذي يطالب بحزم ووضوح بانسحاب جميع الجيوش الأجنبية من ارض لبنان.

وهنا ينبغي التذكير بان المسألة اللبنانية هي، بمقتضى الحق والقانون، مستقلة عن النزاع العربي الإسرائيلي استقلالا تاما. لقد انطلق مؤتمر مدريد من اعتبار أن النزاع العربي الإسرائيلي يرتكز على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ المتعلقين بإعادة الأرض العربية التي احتلتها إسرائيل خلال حرب ١٩٦٧ ، وعلى القرار ١٩٤ الذي يضع إطارا لحلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وهذه القرارات الثلاثة مستقلة

تمام الاستقلال عن القرارات ٤٢٥ و٤٢٦ و٥٢٠ الصادرة عن مجلس الأمن، والتي تضع بحدّ ذاتها إطارا يكفل استعادة السيادة اللبنانية. فلذلك لنكن واضحين في القول إن كل محاولة تهدف الى ربط القرار ٥٢٠ بالقرار ٢٤٢ ، أو الى إيجاد علاقة سببية بينهما، إنما هي تهدف في الحقيقة الى مبادلة لبنان بالجولان.

والحال انه عندما يُطلب الى النظام السوري التقيّد بالقانون الدولي، وبقرارات الأمم المتحدة وبالالتزامات المعقودة مع المجتمع الدولي، فانه يسارع الى تحريك أجهزته السياسية والإعلامية مستغلاّ المؤسسات السياسية اللبنانية التي يرتهنها، وذلك بدءا من أعلى المواقع في الدولة. أما هدفه في ذلك فهو مزدوج: إعطاءُ الأمر الواقع الذي اصطنعه هو صفةً شرعية، واستخدامُ لبنان كأداة في مفاوضاته مع إسرائيل. إنني أخشى أن نشهد مرة أخرى تلك الممارسات التي يقوم بها الإطفائي المهووس بالإحراق ، والتي سيكون بنتيجتها، مرة أخرى، تبرئة سوريا من خلال اعتبارها شرطيّا للسلام. فهل تقبلون هذه المرة أيضا باحتجاز الأوطان كرهائن؟

إن على المجتمع الدولي اتخاذَ الأمثولة من حالة التبعيّة الكاملة التي تسود في لبنان. وقد برهن حديثا هذا المجتمع أن ليس بوسعه الاعتماد على بعض الأنظمة التي تتمظهر بالشرعية بينما هي تعاني من طلاق كامل مع شعوبها ومع المبادئ الأساسية للديمقراطية.

إن فرنسا مدعوة للقيام بدور رئيسي في لبنان، لان مصالح البلدين لم تكن مترابطة يوما كما هي اليوم. وأفضل ما بإمكانه خدمتها هو التقيّد الصارم بروحيّة القوانين وحرفيّتها.

شروط الحلّ

في الحقيقة، هناك حلّ واحد ووحيد ممكن، ألا وهو التطبيق الصارم للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة كافة بما فيها القرار ٥٢٠ بما تشكّل من مصدر واحد للحق لا يقبل التجزئة.

إن الدينامية التي استمدّت اندفاعها من مبدأ الحق في التدخّل استطاعت الإسهام في تسوية بعض الحالات المعقّدة كما حصل في كوسوفو أو في تيمور الشرقية، مع ما اقتضى ذلك من حزم وتصلّب. فالقوة هي التي ينبغي أن تكون في خدمة العدالة وليس العكس. فطالما أن إسرائيل قد اتخذت الآن قرارها بالانسحاب، أصبحت دعوة سوريا لسحب جيشها من وطن الأرز أمراً ملحّا وشرعيا. أما التخلّف عن ذلك فيعني تسليما بحق مكتسب لها في لبنان، وبالتالي عودةً جديدة لمؤامرة الصمت.

إننا نعيد ونكرّر إن على إسرائيل أن تنسحب بصورة تضمن أمن المواطنين اللبنانيين في الجنوب ، وذلك بمنأى عن روح المزايدة أو المعاقبة. فمن الضروري أن يتحمّل المجتمع الدولي مسؤولياته تجاه أهل الجنوب الذين دفعوا ثمن الاحتلال، لئلا يصبحوا كبش المحرقة في الانسحاب الذي قد يتمّ ، كما تمّ الغزو، خلافا للقانون الدولي.

أما بالنسبة لعناصر جيش لبنان الجنوبي فان مسؤوليتهم ليست اعظم من مسؤولية الميليشيات الأخرى التي توصّل زعماؤها اليوم الى تبوّء المواقع الرئيسية في السلطة.

صحيح إننا لا نستطيع محو الماضي دون محاسبة، لأن العدالة يجب أن تأخذ مجراها، ولكن ليس بصورة انتقائية . لذلك فقد سبق أن اقترحت تشكيل لجنة تحقيق دولية من شأنها تحديد مسؤوليات الجميع في حرب لبنان.

أما في حال دعا الأمر الى قوة متعددة الجنسيات، أو الى إعادة تحديد الدور الذي ستقوم به قوة الطوارئ الدولية في الجنوب، فينبغي أن تكون مهمتها واضحة ودقيقة. ولنقلها بصراحة، ينبغي السماح لها باستخدام القوة تحاشيا للدخول في وضعية إشكالية كما هو الحال في سيراليون، أو في موقف عقيم كما هو حال القبعات الزرق في لبنان.

إنني أتوجّه شخصيا الى المجتمع الدولي من اجل أن تتعدّى هذه المبادرة مجرّد مراقبة الانسحاب الإسرائيلي، وأناشده تفعيل دينامية جديدة باتجاه حلّ نهائي للمسألة اللبنانية، بحيث يشكّل مدخلا لسلام شامل وعادل في الشرق الأوسط.

كما أتوجّه الى جامعة الدول العربية لكي تبذل كلَّ جهودها من اجل احترام نصوص ميثاقها وروحيّته. لان من شأن الاستثناءات أن تتخطى إمكانية ضبطها، مما يؤدي الى زعزعة الاستقرار في المنطقة بمجمله . كما أن العمل على إيجاد حلّ شامل لقضية اللاجئين الفلسطينيين هو أيضا مسؤولية عربية جماعية. وينبغي أن يكون هذا الحلّ منسجما مع مبادئ الحق الإنساني، ومع التوازن الديموغرافي القائم في كل بلد.

وإنني أتوجّه الى سوريا من اجل أن تضع حدّا لسياسة التدخّل التي لا تخدم لبنان ولا سوريا نفسها. كما أناشد النظام السوري أن يفتح صفحة جديدة من التاريخ: تاريخ سلام وعدالة ورفاهية. إن لبنان القوي، أي لبنان السيّد، هو سند لسوريا وليس مصدر تهديد. تعالوا ننبذ الأحقاد ونبني السلام معا، فنكون قد أخلصنا لشهدائنا ولأبنائنا.

أيها السيدات والسادة، أشكر لكم إصغاءكم.